51 | كانون الأول - 2023

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن المعهد العراقي للحوار وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

انتخابات مجالس المحافظات العراقية: الحركيات الانتخابية والتداعيات السياسية

حكومة السوداني في العراق بعد مضي عام

غنائم الحرب: دور شركة جنرال الكتريك في ازمة الطاقة في العراق

www. hewariraq. com

مؤسسة أكاديمية فكرية بحثية، تعنى بالدراسات والتخطيط الاستراتيجي، تأسست بعد التغيير في عام 2003، فكانت واحدة من اهم المشاريع التي تعنى بعملية صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال المراقبة الدقيقة للاحداث الجارية وتداعياتها المحتملة عبر استشراف المستقبل لوضع المسارات اللازمة امام صانع القرار، حيث تقدم المؤسسة خرائط عمل متكاملة وملخصات تنفيذية و أوراق سياسات و تقارير تنتج عبر ندوات وورش تخصصية وابحاث يكتبها ويشرف عليها نخبة من كبار المختصين في الشؤون السياسية والاقتصاية والعسكرية والامنية وغيرها.

ويتميز المعهد العراقي للحوار بقربه من جميع مفاصل الدولة ومن حلقات صنع القرار لما يملكه من كفاءات تعد الابرز على المستوى العراقي وفي التخصصات كافة، وبهيئة ادارية تضم اسماء مميزة في الاوساط الاكاديمية والسياسية وبنخبة من المستشاريين من ذوي الخبرة والكفاية العلمية.

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن المعهد العراقي للحوار
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+9648905400123
Head@hewariraq. com

انتخابات مجالس المحافظات العراقية: الحركيات الانتخابية والتداعيات السياسية

الكاتب:

سجاد جياد

زميل في مؤسسة القرن ومن كبار باحثي مؤسسة الدراسات الاقليمية والدولية

المصدر:

مؤسسة الدراسات الإقليمية والدولية ـ الجامعة الامريكية في العراق/ السليمانية

https://auis.edu.krd/iris/publications/iraq's-provincial-elections-electoral-dynamics-political-implications

التاريخ:

2 كانون الأول 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - د. نصر محمد علي & فيصل عبد اللطيف

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

لقد مضت عشر سنوات منذ عقد اخر انتخابات لمجالس المحافظات في شهر نيسان عام 2013. الا ان هنالك الكثير من الأمور التي تغيرت منذ ذلك الحين, الامر الذي يجعل من هذه الانتخابات ذات أهمية استثنائية من ناحية تقييم أوضاع ومكانة الأحزاب السياسية. في الوقت الذي ينظر فيه بعض النقاد لمجالس المحافظات, تحديدا أولئك الداعمين لحراك تشرين الاحتجاجي, على انها طبقة بيروقراطية غير ضرورية تضيف الى الفساد والعجز الذي يعصف بالسياسة العراقية, تبقى الحقيقة قائمة بان هذه المجالس هي متطلب دستوري وانه لم يتم تقديم بديل اخر عنها متفق عليه حتى هذه اللحظة. حتى أشهر قليلة مضت, لم يكن يبدو عقد الانتخابات المحلية في أي وقت قريب امرا مرجحا. بالرغم من الوعد الذي قدمه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني ضمن برنامجه الحكومي والذي نص على صياغة قانون جديد للانتخابات خلال ثلاث أشهر من تسلمه السلطة, لكن الكثير من المراقبين اعتقدوا بان المعارضة القوية ستحول دون تمرير مثل هكذا قانون. الا ان الانعطافة جاءت في السادس والعشرين من شهر اذار من العام الجاري, عندما قامت الأحزاب المشكلة للتحالف الحكومي بالدفع نحو طرح قانون جديد للانتخاب ليتم التصويت عليه في مجلس النواب وتم بموجبه تعديل قانون الانتخابات لعام 2018 ويلزم الحكومة على عقد انتخابات مجالس المحافظات بحلول العشرين من شهر كانون الأول عام 2023. حتى لو تم اجراء الانتخابات بشكل صحيح وناجح, ستبقى هنالك تساؤلات تتعلق بشرعيتها إذا تدنت نسبة المشاركة فيها الى حد كبير, كما هو متوقع. فمن المرجح ان يدلي اقل من 40 بالمائة من الناخبين المسجلين بأصواتهم في هذه الانتخابات, لكن نسبة المشاركة بين عموم الناخبين المؤهلين ستكون على الأرجح مقاربة لنسبة 25 بالمائة. ستسهم هذه المقاطعات مجتمعة بإعادة رسم الخارطة السياسية وتضيف الى المخاوف المتعلقة بشرعية الانتخابات والحكومة. ولن يكون الامر مفاجئا إذا ما اندلعت احتجاجات تنظمها الأحزاب المقاطعة بعد مرور فترة قصيرة على الإعلان عن نتائج الانتخابات.

في مكان كان في السابق يعج باللوحات الاعلانية والملصقات الدعائية التي تروج للعطور وأدوات التجميل, استيقظ سكان منطقة الكرادة في بغداد في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني ليجدوا العشرات من الإعلانات الانتخابية التي تم وضعها في الليلة السابقة. وجوه رؤساء وزراء سابقين وسياسيين كبار تحدق الى الامام الى جانب شعارات تعد بكل شيء ابتداء من تقديم خدمات أفضل الى توفير المزيد من الوظائف. بل ان البعض نادى بقدوم «ديمقراطية جديدة.» لقد وضعت هذه الدعايات في كل مكان: على جدران المنازل, واعمدة الانارة, وعلى واجهات المحلات. خلال فقرة إعلامية تتحدث عن تراجع الثقة الشعبية في مرشحي الانتخابات, أخبر السكان المراسل «ان كل هذه هي وعود كاذبة» مبدين استغرابهم من الخرق الواضح للقواعد الانتخابية.

بعد سنوات من التأجيل, من المقرر ان يعقد العراق انتخابات مجالس المحافظات في الثامن عشر من شهر ديسمبر/ كانون الأول. في هذه الانتخابات, سيتم اختيار أعضاء جدد لمجالس المحافظات, والذين سيقومون بدورهم باختيار محافظين وتشكيل حكومات محلية. لقد مضت عشر سنوات منذ عقد اخر انتخابات لمجالس المحافظات في شهر ابريل/ نيسان عام 2013. الا ان هنالك الكثير من الأمور التي تغيرت منذ ذلك الحين, الامر الذي يجعل من هذه الانتخابات ذات أهمية استثنائية من ناحية تقييم أوضاع ومكانة الأحزاب السياسية. في واقع الامر, ثلاث انتخابات برلمانية أجريت منذ ان تم عقد انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة. مجالس المحافظات تم حلها في شهر أكتوبر عام 2019, لذلك فان السياسات على المستوى المحلي بعيدة عن الانسجام مع تلك السياسات على المستوى الوطني. بعض الأحزاب السياسية لم تكن أصلا موجودة في عام 2013, لكنها اكتسبت قدرا كبيرا من النفوذ خلال السنوات الأخيرة الماضية. أحزاب أخرى كانت قوية جدا في عام 2013, لكنها لم يعد لها وجود تقريبا في السنوات التي أعقبت ذلك. يضاف الى ذلك, ان المحافظين يشغلون مناصبهم الحالية منذ عام 2019 من دون وجود فعلي لرقابة على أعمالهم, مما يجعل هذه الانتخابات ضرورية جدا لإصلاح الحكومات المحلية.

في الوقت الذي ينظر فيه بعض النقاد لمجالس المحافظات, تحديدا أولئك الداعمين لحراك تشرين الاحتجاجي, على انها طبقة بيروقراطية غير ضرورية تضيف الى الفساد والعجز الذي يعصف بالسياسة العراقية, تبقى الحقيقة قائمة بان هذه المجالس هي متطلب دستوري وانه لم يتم تقديم بديل اخر عنها متفق عليه حتى هذه اللحظة. لقد دفعت سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة نحو اللامركزية لنظام الحكم في العراق في عام 2004, ليتوج هذا الامر بالدعم الدولي لقانون عام 2008 والذي اوجد الحكومات المحلية. لقد كان الاعتقاد السائد في ذلك الحين بان هذه الهيئات السياسية ستشجع على إيجاد نوع من المسائلة والمحاسبة على الخدمات المقدمة. وبشكل مخيب للآمال, استطاعت النخب السياسية السيطرة على المجالس بالطريقة نفسها التي سيطروا فيها على الوزارات على المستوى الوطني. ونتيجة لذلك, تزعزعت ثقة المواطنين بسبب الأداء السيء لمجالس المحافظات, بشكل مماثل لمشاعرهم حيال الحكومة المركزية. وهذا الامر هو السبب وراء قلة حماسة الناس حيال عودة المجالس, في خضم مخاوف من ان وجود حكومات محلية أكبر سيعني وجود فساد أكبر.

حتى أشهر قليلة مضت, لم يكن يبدو عقد الانتخابات المحلية في أي وقت قريب امرا مرجحا. بالرغم من الوعد الذي قدمه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني ضمن برنامجه الحكومي والذي نص على صياغة قانون جديد للانتخابات خلال ثلاث أشهر من تسلمه السلطة, لكن الكثير من المراقبين اعتقدوا بان المعارضة القوية ستحول دون تمرير مثل هكذا قانون. الا ان الانعطافة جاءت في 26 اذار من العام الجاري, عندما قامت الأحزاب المشكلة للتحالف الحكومي بالدفع نحو طرح قانون جديد للانتخاب ليتم التصويت عليه في مجلس النواب وتم بموجبه تعديل قانون الانتخابات لعام 2018 ويلزم هذا القانون الحكومة على عقد انتخابات مجالس المحافظات بحلول العشرين من شهر كانون الأول عام 2023. وأكدت الحكومة على ذلك في شهر حزيران من العام نفسه عندما قامت بتحديد تاريخ 18 كانون الأول موعدا للانتخابات.

بالإضافة الى تقديم الموعد الزمني المقرر لعقد انتخابات مجالس

المحافظات, صمم قانون الانتخابات الجديد لتغيير ميزان القوى على الصعيد الوطني. وتضمن هذا القانون بعض التعديلات التي تراجعت عن إصلاحات سابقة ليمنح الأفضلية للأحزاب الكبرى المتموضعة بشكل جيد, على حساب المرشحين المستقلين. وفي مقدمة هذه المراجعات هو جعل محافظات بأكملها كدائرة انتخابية واحدة ووضع نظام للتمثيل النسبي بالاعتماد على قاسم سانت ليغو البالغ 1.7. وتظهر التحليلات بان هذا الامر سيؤدي على الأرجح الى نتائج مختلفة بشكل كبير عما كان سيحدث في ظل القواعد السابقة وسيعود بالنفع بشكل أساس على الإطار الشيعي التنسيقي. ان حرمان الناخبين من القدرة على انتخاب ممثلين على المستوى المحلي يجعل امر تحميل السياسيين المسؤولية امرا أكثر صعوبة وينفر المواطنين من المشاركة في التصويت.

يوجد هنالك 16,158,788 ناخب مسجل على امتداد خمسة عشر محافظة ستشترك في الدورة الانتخابية, وفقا لآخر الإحصائيات التي قدمتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات, وهي جهة مخولة بالأشراف على اجراء الانتخابات في العراق. عدة ملايين من المواطنين البالغين فشلوا في تحديث بياناتهم البايومترية, ويعود ذلك بشكل رئيس الى عدم اكتراثهم, ولن يكونوا قادرين على التصويت. سيجري الاقتراع في 38,040 مركز انتخابي. ويبلغ مجموع المرشحين 6,022 مرشح, غالبيتهم منضوون تحت راية احد الأحزاب والتحالفات والائتلافات الانتخابية الثمانية والستون والتي تم تسجيلها من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. اما عدد مقاعد مجالس المحافظات التي يتم التنافس عليها فيبلغ عددها 275, يضاف اليها عشرة مقاعد من الحصة المخصصة للأقليات (الكوتا).

تعتمد هذه الورقة على معلومات تم استقاءها من خمسة عشر مقابلة شخصية واتصال هاتفي مع مسؤولين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات, ومكتب رئيس الوزراء, واحزاب السياسية, ومرشحين مستقلين, وناشطين. والسؤال الأساسي الذي سعت هذه الورقة الإجابة عليه هو فهم درجة المشاركة في الانتخابات, والمبررات وراء تشكيل او تجنب الدخول في تحالفات, واستراتيجية الحملات الانتخابية, والمخرجات والنتائج المرجحة, وتمت الاستعانة بالموقع الرسمي لمفوضية الانتخابات للحصول على

IRAQ COPY

البيانات العامة حول المرشحين وتسجيل الناخبين والتحالفات الانتخابية. بالإضافة الى التعليقات التي تم جمعها عن طريق المقابلات, تمت الإشارة الى الفقرات الإعلامية لتقديم تفاصيل ومصادر إضافية.

التحديات التي تواجه الانتخابات

ان نجاح الانتخابات يتوقف على أداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. لقد تعرضت هذه الهيئة الى الكثير من النقد في الماضي. فالمسائل المتعلقة بقدراتها والتدخل السياسي عصفت بالمفوضية العليا للانتخابات الى الحد الذي وجهت فيه الى المفوضية اتهامات خطيرة بانعدام المهنية بالإضافة الى ارتفاع المطالبات بإعادة عد الأصوات الانتخابية بعد الانتخابات التي اجريت في الأعوام2010, 2014 و2018. في اعقاب مظاهرات تشرين عام 2019 واستقالة حكومة عادل عبد المهدي, قاد الضغط من اجل الإصلاح الى تمرير قانون جديد لمفوضية الانتخابات, والذي اعطى مهمة تعيين مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الى مجلس القضاء الأعلى, بدلا من الأحزاب السياسية في البرلمان العراقي. وكان الهدف وراء ذلك هو تقليل التدخل السياسي في عمل المفوضية وتسبب هذا الامر في تحسن اداءها خلال انتخابات عام 2021.

عدد كبير من الأحزاب السياسية الرئيسية في العراق عارضت التعديلات الجديدة وعملت على تأكيد احكام القبضة السياسية على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وإعـادة تطبيق قانون الانتخابات القديم. ووصل الضغط السياسي على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الى الحد الذي اضطر فيه رئيس مجلس المفوضين الى الاستقالة في شهر نيسان 2023. وأدى هذا الامر أيضا الى حدوث تغييرات في الكوادر العليا للمفوضية قبل ثلاث أشهر فقط من الانتخابات المحلية. واختلفت الأحزاب السياسية حول استبدال مفوضي اللجنة, لكنها فشلت بالاتفاق حول تشريع قانون معدل للانتخابات. والمشكلة الان تتمثل بانتهاء فترة عمل مجلس المفوضين بتاريخ السابع من شهر يناير عام 2024. نظرا لاحتياج عملية تصديق نتائج الانتخابات حوالي شهر من الوقت في العادة, من الممكن

ان يتعرقل عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في توقيت حساس ما لم يتم إيجاد حل لهذه المشكلة. وتتضمن الخيارات في هذا المجال اما تمديد فترة عمل مجلس المفوضين لمدة ثلاثة أشهر او تأجيل الانتخابات.

ان قضية تحديد الوقت الذي ستجري فيه الانتخابات لا يعود امر البت فيها الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. بالرغم من تحديد الحكومة لتاريخ 18 كانون الأول كموعد لإجراء الانتخابات وبالرغم من استمرار الاعداد لهذه الانتخابات, هنالك مخاوف من اما حدوث أمور خارجية قد تؤثر على استقرار العراق, او حصول تطورات سياسية (مثل, الفشل في تمديد فترة عمل مجلس المفوضين) من شأنها التسبب في تأجيل اجراء الانتخابات. بعض الأحزاب السياسية التي ستقاطع الانتخابات – وحتى بعض الأحزاب التي ستشترك فيها ـ تدعو الى التأجيل. وفقا لمسؤولين كبيرين في أحزاب سياسية منضوية تحت الإطار التنسيقي, هنالك أيضا رغبة من بعض السياسيين الى تغيير موعد الانتخابات الى الامام ليتم اجراء كل من الانتخابات المحلية والوطنية في وقت واحد. وهذا الامر سيتسبب في تطويق الصدريين والسوداني في ان واحد, ويمنح المزيد من الوقت لتعيين مفوضين جدد للمفوضية العليا المستقلة يتم ترشيحهم من قبل الأحزاب السياسية والايفاء بالوعد المتعلق بإجراء انتخابات مبكرة. هنالك ثلاث سيناريوهات محتملة جديرة بان تؤخذ في الحسبان. السيناريو الأول والأكثر ترجيحا هو حدوث الانتخابات في الثامن عشر من شهر كانون الأول حيث يبدو ان رئيس الوزراء عازم على الحفاظ على الموعد الرسمي ولا يبدو ان هنالك اي عوائق فنية موجودة ممكن ان تتسبب في فرض عملية التأجيل, السيناريو الثاني يتمثل في دفع موعد الانتخابات الى شهر اذار القادم. اما السيناريو الثالث والاقل احتمالا هو تأخير موعد الانتخابات الى شهر نيسان او أيار القادم ليتم عقدها بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية.

بغض النظر عن الموعد الذي ستعقد فيه الانتخابات في نهاية المطاف, الا ان هنالك مخاوف جدية تتعلق فيما إذا ستكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة. لقد شهدت الـدورات الانتخابية السابقة جملة من الاتهامات الخطيرة بحدوث مخالفات, في الوقت الذي تعني فيه حقيقة امتلاك بعض الأحزاب السياسية اجنحة مسلحة يجعل منها المتحكم الفعلي على

الأرض وبالتالي يخلق هذا الامر منافسة غير عادلة. في بعض المناطق, قد تتسبب الانتخابات بمفاقمة التوترات العرقية والطائفية إذا ما جرى تحدي لنتائجها. وتعد محافظتي ديالى ونينوى من البؤر الساخنة في هذا السياق, لكن كركوك, والتي لم يتم فيها اجراء أي انتخابات محلية منذ عام 2005, قد يكون لهذه الانتخابات تحديدا تداعيات خطيرة. فكركوك مدينة غنية نفطيا ولها تاريخ طويل من التوترات الاثنية بين المجتمعات العربية والكردية والتركمانية. ان الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات لم تخف استعدادها لاستغلال المظالم الاثنية والطائفية لاهدافها الخاصة. بالاقتران مع استبعاد 197 مرشحا في عموم البلاد بسبب الارتباطات مع نظام البعث السابق, قد ينظر الى هذه الانتخابات على انها مسيسة بشكل واضح وبانها ستستخدم لتصفية حسابات شخصية وتزوير الخارطة السياسية وزرع بذور العنف المجتمعي الداخلي.

حتى لو تم اجـراء الانتخابات بشكل صحيح وناجح, ستبقى هنالك تساؤلات تتعلق بشرعيتها اذا تدنت نسبة المشاركة فيها الى حد كبير, كما هو متوقع. فمن المرجح ان يدلي اقل من 40 بالمائة من الناخبين المسجلين بأصواتهم في هذه الانتخابات, لكن نسبة المشاركة بين عموم الناخبين المؤهلين ستكون على الأرجح مقاربة لنسبة 25 بالمائة. وينبع عدم الاكتراث هذا بين صفوف الناخبين الى عدم الرضا على السياسات القائمة بشكل عام. وتشير استطلاعات الرأي الى ان الفئات العمرية الشابة غير مؤمنة بان للانتخابات أي تأثير وتجد هذه الفئات صعوبة في تبني أي حزب او مرشح بذاته.

ان قضية التمثيل تتضمن قرار الصدريين بمقاطعة الانتخابات المحلية. نتيجة لذلك, لن تشارك قوة رئيسية في السياسية العراقية وربما ملايين من الناس لن يكون لهم تمثيل. البعض من السياسيين الذين يعرفون أنفسهم على انهم صدريين قاموا بترشيح أنفسهم كمرشحين مستقلين في محافظات معينة, لكنهم حـذرون من ادعـاء حصولهم على تأييد رسمي من التيار ومن غير المرجح فوزهم بعدد مؤثر من المقاعد خلال الانتخابات. هذا الامر سيكون له تداعيات على الطريقة التي سيتم فيها ادارة المحافظات التي حصل فيها الصدريين على أصوات عالية خلال

الانتخابات البرلمانية الماضية, مثل محافظة ميسان, وخاصة كون ان قسم من محافظي هذه المدن هم من الصدريين. يضاف الى ذلك, قيام كل من تحالف الوطنية التابع لرئيس الوزراء العراقي السابق اياد علاوي وحزب حركة تشرين الاحتجاجية, امتداد, بالإعلان عن مقاطعتهم للانتخابات, وذلك بسبب عدم تأييدهم لإعادة احياء مجالس المحافظات مرة أخرى. ستسهم هذه المقاطعات مجتمعة بإعادة رسم الخارطة السياسية وتضيف الى المخاوف المتعلقة بشرعية الانتخابات والحكومة. ولن يكون الامر مفاجئا إذا ما اندلعت احتجاجات تنظمها الأحزاب المقاطعة بعد مرور فترة قصيرة على الإعلان عن نتائج الانتخابات.

الأحزاب والتحالفات الرئيسية

تضافر اتجاهان مترابطان على تشكيل النهج المتبع من قبل النخبة السياسية في الفترة التي سبقت الانتخابات. الاتجاه الأول تمثل بوجود دينامية بعيدة المدى ابتعدت فيها عملية التعبئة السياسية عن الخطوط الطائفية المتصلبة. في الوقت الذي لم تنضج فيه هذه الدينامية بشكل تام, الا ان هذا التغيير قد يكون من شأنه ان يؤدي الى ظهور أحزاب وطنية مستقبلا. في الانتخابات السابقة, لم يكن هنالك أي حزب قادر على تعميم حملته الانتخابية في جميع محافظات العراق كون ان القاعدة الانتخابية للأحزاب العراقية كانت مبنية على تبني هوية عرقية ـ طائفية معينة. وتسبب هذا الامر في حصر عدد المقاعد التي تستطيع هذه الأحزاب التنافس عليها في مناطق تمتلك فيها هذه الأحزاب قاعدة جماهيرية مهيمنة. بحلول عام 2017, بدء هذا الامر بالتغير. وظهرت تحالفات جديدة بين الأحزاب بالظهور, تحالفات بإمكانها المنافسة في مناطق مختلفة بالاعتماد على شركاء محليين بدلا من الاعتماد على النهج الوطني. بهذه الطريقة. على سبيل المثال, استطاعت الأحزاب الإسلامية الشيعية, والتي عانت في وقت سابق للحصول على أصوات في محافظة نينوى ومحافظة الانبار, ان تدخل في شراكات مع سياسيين يتمتعون بالشعبية على المستوى المحلي. تشكلت تحالفات تحت عناوين جديدة من دون ان تتنصل من هويتها العرقية او الطائفية التي تحملها جماهيرها الانتخابية. مثل هذا

IRAQ COPY

الامر تنازلا من نوع ما, لكنه في الوقت نفسه جسد نضجا سياسيا. وضمن استعدادها للانتخابات المحلية القادمة, استخدمت الأحزاب الرئيسة هذا التكتيك بشكل أكبر من أي وقت مضى.

ثاني هذه الديناميات والتي برزت على المدى القصير نجمت عن النجاح الذي حققته بعض الأحزاب خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام 2021. لقد استطاعت الأحزاب الجديدة ذات التركيز المحلي والتي تنافست في دوائر انتخابية قليلة من الفوز بمقاعد واجهت فيها أحزاب أكثر تنظيما, لكنها تعرضت الى انتقادات تتعلق بكونها جزء من النخبة التي فشلت في حكم العراق بصورة صحيحة. أدركت الأحزاب النخبوية بان عملية إعادة تسويق نفسها بشكل تام لن يكتب لها بالنجاح لذلك فقد لجأت الى خلق تحالفات معينة في بعض المحافظات. وبهذه الطريقة, صار بإمكان هذه الأحزاب التنافس بعناوين مختلفة في محافظات مختلفة وبشكل متزامن.

هذان الاتجاهان قادا وبشكل متزامن أحـزاب النخبة الى تبني نهج متعدد الابعاد في حملاتها الانتخابية من اجل تعظيم نسبة الأصوات التي يمكن الحصول عليها في أي محافظة من محافظات العراق, حتى في تلك المحافظات التي لم تستطع الأحزاب التنافس فيها فيما مضى.

هذا الامر يعني ان التحالفات المنفردة المكونة للإطـار التنسيقي ستتنافس بالضد من بعضها الاخـر في محافظة بغداد وغيرها من المحافظات الجنوبية التسعة, لكنها ستنخرط بنهج تعاوني في المحافظات الخمس الأخرى. ويعود السبب وراء ذلك هو توقع الإطار التنسيقي بالفوز بأغلبية المقاعد في مناطقهم الام, ومع وجود هامش قليل للمنافسة, فانه من المنطقي ان تتنافس مكونات الإطار التنسيقي فيما بينها داخليا. أحد اهم هذه التحالفات هو ائتلاف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء الأسبق نور المالكي, وائتلاف الفتح المعروف بائتلاف نبني بزعامة هادي العامري, وائتلاف قوى الدولة بزعامة عمار الحكيم ورئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي, وتحالف الأساس العراقي بزعامة النائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي محسن المندلاوي. من التحالفات الأخرى المنضوية تحت مظلة الإطار التنسيقي والتي من المرجح ان تفوز بمقاعد

انتخابية هي ائتلاف تصميم برئاسة محافظ البصرة اسعد العيداني وائتلاف ابداع كربلاء بزعامة محافظ كربلاء نصيف الخطابي.

في كركوك وصلاح الدين, سيشترك الإطار التنسيقي مع تحالف الاطار الوطني في تحالف موحد. في المحافظات الثلاث الأخرى, لا تزال الأمور غير واضحة بشكل تام, ولكن وحتى هذه اللحظة, يوجد هناك تحالفان منتميان للاطار التنسيقي, وهما تحالف ديالتنا وتحالف استحقاق ديالى, في محافظة الانبار, احد الائتلافات المنتمية للاطار التنسيقي والمعروفة بالعقد الوطني, بالإضافة الى تحالفين من المرجح اشتراكهما في هذه الانتخابات, وهما تحالف نبني وقوى الدولة, وفي محافظة نينوى, لدى الاطار التنسيقى ائتلافين تم تأكيد اشتراكهما في الانتخابات المحلية وهما ائتلاف الحدباء والعقد والوطني, بالإضافة الى تحالف اخر يتوقع اشتراكه الا وهو ائتلاف قوى الدولة. وفي هذه المحافظات الخمس ستقدم تحالفات الاطار التنسيقي مرشحين محليين من العرب السنّة أو من خلفيات أخرى بهدف الفوز بثلاثة مقاعد على الأقل في كل محافظة. صحيح أن الاطار التنسيقي قد لايحصل على الأغلبية في أي من هذه مجالس المحافظات الخمس، إلا أنه سيحقق قدراً كبيراً من السلطة السياسية المحلية الرسمية إذا ما نجح هذا التكتيك. أما بالنسبة للأحزاب التي تدعي تمثيل السنّة فان إقالة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي مؤخراً سيكون لها تأثير كبير. أولاً، سيؤثر ذلك سلباً على جاذبية حزب تقدم، ولاسيما خارج محافظة الأنبار. ثانياً، إذا لم يحتفظ حزب تقدم بمنصب رئيس البرلمان، فان بعض السياسيين سيحولون ولاءهم إلى أي حزب أو تحالف يحصل على المنصب، الأمر الذي يزيد من إضعاف الحلبوسي. ثالثاً، قد تؤدي تداعيات اقالة الحلبوسي إلى تراجع الحافز لدى الناخبين للمشاركة في الانتخابات. فهناك ثلاثة تحالفات رئيسة، إلى جانب حزب تقدم، تتنافس على التمثيل السنّي، معظمها في بغداد والمحافظات الشمالية الخمس. كما أنها متحالفة مع «السيادة» بزعامة خميس الخنجر، والقيادة بزعامة وزير التخطيط محمد تميم، وتحالف «قمم» بزعامة الوزير السابق خالد بتال. أما الحزب السنّي الرئيس الثاني فهو حزب العزم الجديد بقيادة النائب مثنى السامرائي، والذي كان المعارض الرئيس لتحالف تقدم. والثالث، هو

IRAQ COPY

تحالف « الحسم» الذي يقوده وزير الدفاع ثابت العباسي وتضم سياسيين مخضرمين آخرين، بمن فيهم رئيس البرلمان السابق أسامة النجيفي. إلى جانب ذلك، هناك عدة تحالفات تعمل ضمن محافظة معينة، مثل الانبار المتحد والتحالف العربي في كركوك. ويمكن لهذه الأحزاب المحلية أن تحصل على مقعد أو مقعدين، وقد تتحالف مع أحد التحالفات الرئيسة الثلاثة بعد الانتخابات. ستقيس هذه الانتخابات مدى التقدم الذي أحرزه الحلبوسي منذ عام 2021. وإذا ما تمكنوا من جلب التحالفات الأصغر إلى جانبهم في الأنبار وكركوك، فان ذلك من شأنه أن يمنح معارضي تقدم المزيد من القدرة على المساومة مع الاطار التنسيقي ويوفر لهم برنامجاً أفضل للتنافس ضد الحلبوسي في الانتخابات الوطنية المقبلة. وتمثل اقالة الحلبوسي- التي من غير المرجح أن يكون توقيتها محض صدفة- خطوة كبيرة صوب اعادة توازن السلطة بين النخبة السياسية السنية، وقد تفضي نتائج الانتخابات إلى ترسيخ هذا التحول. وإلى جانب ذلك، ستؤثر النتائج على الحركية (الديناميكية) المحلية في كركوك. ومن المرجح أن تتحالف التحالفات العربية السنية هناك مع الاحزاب التركمانية لتوفير أغلبية قوية في مواجهة أعضاء مجالس المحافظات الكوردية. بالنسبة للأحزاب الكوردية، ستكون الانتخابات مهمة للتنافس بين الحزبين الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني في المناطق المتنازع عليها. وسيُظهر أيضاً ما إذا كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني يستطيع ممارسة سيطرة كبيرة في نينوى وكركوك على وجه الخصوص. وقد يؤدي الفوز بعدد كبير من المقاعد إلى زيادة محتملة في النفوذ الكوردي في المناطق المتنازع عليها لأن المجالس تختار المناصب العليا على مستوى المحافظة، بما في ذلك المحافظ ونائب المحافظ. كما ويمكن أن تؤثر النتائج في نينوى أيضاً على السيطرة على مناطق رئيسة مثل سنجار. وفي كركوك يريد الحزب الديمقراطي الكوردستاني تعزيز فكرة أن الاتحاد الوطني الكوردستاني في تراجع عبر تحجيم نفوذهم. ومن ناحية أخرى، يأمل الاتحاد الوطني الكوردستاني في الحصول على مقاعد كافية لتشجيع الاطار التنسيقي على الموافقة على اختيار مرشح الاتحاد الوطني الكوردستاني لمنصب المحافظ. أضف إلى ذلك، فان انتخابات مجالس

المحافظات في المناطق المتنازع عليها تشكل ساحة اختبار للانتخابات مجالس المحافظات المقبلة، لأنها ستولد زخماً لهذا الحزب أو ذاك. وبنحو عام يتنافس الحزب الديمقراطي الكوردستاني بوصفه حزباً واحداً، بيد أنه في كركوك يتحالف مع تحالف معالم كركوك، وهو تجمع إسلامي يضم الاتحاد الاسلامي الكوردستاني، وجماعة العدل الكوردستانية. وإذ يتنافس الاتحاد الوطني الكوردستاني في الغالب بوصفه حزباً واحداً أيضاً، بيد أنه يتنافس مع الحزب الشيوعي الكوردستاني في كركوك، باسم تحالف كركوك، وفي نينوى ضمن تحالف أهل نينوى، مع حزب الرفعة الوطني. ويخوض حزب المعارضة الرئيس للحزبين الكورديين الكبيرين، الجيل الجديد، الانتخابات بوصفه حزباً واحداً. ولم تترشح حركة غوران البتة، الأمر الذي يعكس تراجعها السريع بوصفها قوة سياسية.

الأحزاب الناشئة

لقد كافحت الاحزاب الناشئة الجديدة أو غير الكبيرة / غير النخبوية في سبيل تشكيل معارضة متماسكة خارج الحكومة على مدى السنوات القليلة الماضية. ونتيجة لذلك، فان جاذبيتها لدى الناخبين محدودة. ومع ذلك، فانهم يتنافسون في هذه الانتخابات على أمل الفوز بمقاعد في مجالس المحافظات وأن يكونوا في النهاية في وضع يتيح لهم التأثير بنحو مباشر على القضايا المحلية. أكبر تحالف نشأ هو تحالف القيم المدنية، الذي يتنافس في جميع المحافظات الخمسة عشر. ويتكون من عشرة أحزاب هي الحزب الشيوع العراقي، البيت الوطني، الحركة المدنية، نازل اخذ حقي، والتيار الاجتماعي. ويمثل حركة تشرين الاحتجاجية ويشارك في رئاستها النائب المستقل سجاد سليم. وتتضمن استراتيجيتها كسب الشباب الناخبين وأولئك اليائسين من أجل التغيير الديمقراطي. ولايوجد لدى التحالف منافس قوي وقد يتمكن من تنصيب نفسه بوصفه معارضة رئيسة للأحزاب الكبيرة، وربما يفوز ببعض المقاعد. ومن الممكن أيضاً أن تفوز أحزاب أخرى جديدة، مثل الواثقون في النجف، وتجمع الفيحاء في البصرة، وجمهور المثنى في مقاعد في محافظاتها. وماتزال هناك شكوك بشأن ما إذا كانت هذه الأحزاب الناشئة ستكون قادرة على تحقيق أي

IRAQ COPY

مكاسب كبيرة في الانتخابات وما إذا كان بإمكانها التأثير على العملية السياسية بطريقة مجدية. ان التفاؤل بعد عام 2021 بان مجموعة كبيرة من المستقلين والأحزاب الجديدة والإصلاحيين والتحالفات الناشئة يمكن أن تشكل معارضة متماسكة وذات مصداقية، قد انتهى به المطاف بقبول مرير بأن هذه القوى ليست ناضجة بما فيه الكفاية بعد. والحقيقة أنها قد لاتحصل على فرصة أخرى كتلك التي أتيحت لهم في العام 2021، ومع تغيير قانون الانتخابات فمن المرجح أن يفقدوا معظم نفوذهم. وتبعاً لمسؤول كبير في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فان الدروس التي تعلمتها النخبة السياسية الراسخة، والتي بدأت بالتغيير في قانون الانتخابات، ستشهد خسارة الأحزاب الناشئة لمعظم مقاعدها البرلمانية وفوزها بعدد قليل جداً من مقاعدها في انتخابات المحافظات. وحتى لو تغلبت هذه الاحزاب على التحديات التي يفرضها القانون، فمن غير المرجح أن تقوم بعمل جيد بما فيه الكفاية لتغيير الوضع الراهن نظراً لمواردها المحدودة وتنظيمها الضعيف، وانحسار نسبة المشاركة المتوقعة، ونخبة مصممة على استعمال الأدوات كافة للحيلولة دون نجاحها. وربما تكون هذه الانتخابات هي الفرصة الأخيرة للأحزاب التي ظهرت بعد احتجاجات تشرين لترك بصمتها. وفقاً لأحد كبار قادة تحالف قيم «نحن نعلم أننا مانزال نتمتع بالمصداقية في أوساط قطاعات كبيرة من المجتمع. نأمل أن تعكس الانتخابات المحلية ذلك، وأن يكون التأثير أكثر أهمية من الانتخابات الوطنية لأننا سنكون قادرين على الحصول على أعضاء في مجالس المحافظات والتأثير تأثيراً مباشراً على كيفية تقديم الخدمات في المناطق المحلية». وفي حين لم يتفق هذا السياسي مع فكرة أن هذه الانتخابات ستكون الفرصة الأخيرة لأحزاب تشرين، إلا أن الواقع هو أن الأداء الضعيف في الانتخابات من شأنه أن يقلل بنحو كبير من فرصهم في الحصول على أي مقعد في الانتخابات الوطنية المقبلة. وإذ من الصعب التوصل إلى توقعات دقيقة فيما يتعلق بالنتائج، بيد أن التوقعات تشير إلى أن الاحزاب والائتلافات الكبرى ستحتفظ بتفوقها. وهذا يعني أنه من بين مجالس المحافظات الخمسة عشر المتاحة، من المرجح جداً أن تهيمن على المحافظات الجنوبية التسع وبغداد الاحزاب في الاطار التنسيقي

IRAQ COPY

أو تلك المتحالفة معها. وستُقسم الانبار وصلاح الدين بين الحلبوسي ومنافسيه، على الرغم من أن تقدم لن تفوز بعدد المقاعد الذي تأمله بسب إقالة الحلبوسي من منصبه. وستكون ديالى وكركوك ونينوى محل تنافس شديد بين التحالفات الكبيرة. وفي كركوك سيحاول كل من الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني الفوز بمقاعد كافية للسيطرة على منصب المحافظ أو على الأقل منع الآخر من تسنّم هذا المنصب. وهذا الأمر من شأنه أن يوفر فرصة أمام الأحزاب العربية السنّية والتركمانية للتحالف مع أي منهما في سبيل اقتراح مرشح توافقي. وفي نينوى قد يكون الحزب الديمقراطي الكوردستاني قادراً على زيادة مقاعده في مجلس المحافظة من أجل الاحتفاظ بمنصب نائب المحافظ أو حتى للضغط من أجل الحصول على منصب المحافظ. قد يؤدي ذلك إلى قيام الحزب الديمقراطي الكوردستاني بممارسة المزيد من السيطرة على سنجار، ولكن إذا ما فشل ذلك، ستكون هناك جهود منسقة للاطار التنسيقي وحلفائه لإضعاف نفوذ الحزب الديمقراطي الكوردستاني في نينوى عبر إجراء تغييرات كبيرة على المناصب الأمنية والإدارية حيث يتمتع الحزب الديمقراطي الكوردستاني بسيطرة اسمية. ولن يتمكن المستقلون، أو الأحزاب الجديدة والناشئة أو من هم خارج الحكومة، في محافظة ما من الفوز بأغلبية المقاعد. ونظراً لمقاطعة الصدريين، وخسارة الحلبوسي لمنصب رئيس البرلمان، وزيـادة الضغط على الحزب الديمقراطي الكوردستاني من بغداد، يبدو أن هناك عملية إعادة توازن جارية داخل الكتل العرقية - الطائفية الرئيسة: الاطار التنسيقي بالضد من التيار الصدري، والحلبوسي بالضد من منافسيه، والاتحاد الوطني الكوردستاني بالضد من الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وقد تعكس النتائج هذا التحول في السلطة، لكن من غير المرجح أن تكون نتيجة واضحة ودائمة.

الآثار المترتبة على السياسة الوطنية

ان العامل الأكثر وضوحاً في الانتخابات البرلمانية المقبلة هو مدى جودة أداء التحالفات والأحزاب السياسية الرئيسة في انتخابات مجالس المحافظات سواء أكان بالضد من بعضها بعضا أم داخل كل كتلة عرقية

IRAQ COPY

وطائفية. ان هذا الأمر من شأنه المساعدة في تحديد الاستراتيجية وقوائم المرشحين للانتخابات المقبلة. ان الاحزاب والمرشحين الذي يتفوقون في الأداء سيتفاوضون من موقع أقوى. بالنسبة للاطار التنسيقي ستكون المنافسة على الاغلب داخلية. وان غياب الصدريين يعني عدم وجود منافس قوي في المناطق ذات الاغلبية الشيعية. سيكون من المثير للاهتمام أن ترى مدى نجاح أحزاب الاطار التنسيقي في المحافظات الأخرى، ولاسيما حيث يوجد لديها مرشحون غير شيعة كما هو الحال في نينوى. لكن عموماً فان مهمتهم أسهل من مهمة التحالفات الكبرى الأخرى. والسؤال المطروح هو ما إذا كان الاطار التنسيقي قادر على القيام بعمل جيد بما فيه الكفاية بحيث يتمكن من هزيمة التيار الصدري بنحو مقنع في الانتخابات البرلمانية المقبلة. إذ خسر الاطار التنسيقي أمام التيار الصدري في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولم تشكل في بادئ الامر الكتلة الاكبر في البرلمان. ومع غياب التيار الصدري، فان الاداء الضعيف في هذه الانتخابات سيكون كارثياً بالنسبة للاطار التنسيقي وسيعزز الاعتقاد بأنهم غير قادرين على وضع الاستراتيجيات والتعاون داخلياً خلال الانتخابات. ومن الممكن أن يشجع الصدريين على العودة إلى المجال السياسي، وهو عامل يكتسي أهمية كبيرة. وستكون السيطرة على مجالس المحافظات ومناصب المحافظين مهمة بالنسبة للانتخابات البرلمانية لأنها تتيح للمسؤولين السيطرة على المحسوبية والتأثير على الناخبين. وأن كل محافظ في الواقع هو رئيس وزراء في محافظته، وهم مسؤولون عن محافظاتهم ومناطقهم المحلية. وتتنافس الاحزاب السياسية على هذه المناصب لأنها تتيح لها التحكم بالموازنات، والتوظيف في القطاع العام، والتعاقدات، ومسك زمام الأمن المحلي. ان احد الاشخاص الذين سيراقبون النتائج عن كثب هو رئيس الوزراء السوداني، الذي لن يشارك حزبه بعد الاتفاق مع الاطار التنسيقي. ومن المؤكد أنه سيتنافس في الانتخابات البرلمانية، وستساعده نتائج الانتخابات في المحافظات في تحديد الاستراتيجيات التي ستخدمه على نحو أفضل في الانتخابات البرلمانية المقبلة. لقد رهن حياته السياسية بأكملها بتحقيق الاستقرار في العراق بعد أحداث 2019-2022. ان اجراء انتخابات المحافظات بنجاح بتداعيات سلبية محدودة يمثل

IRAQ COPY

أولوية. هدف السوداني هو الوصول إلى الانتخابات البرلمانية المقبلة مع تعزيز سمعته واستعداد حلفائه لمنحة ولاية أخرى. لذا فهو حريص على الاستقرار بعد الانتخابات والتعلم منها لتحقيق طموحاته الخاصة. وغداة انسحاب التيار الصدري من البرلمان عام 2022 وتشكيل حكومة السوداني، كان هناك اعتقاد عام في أوساط النخبة السياسية بانه ستكون هناك انتخابات برلمانية مبكرة. وقد هدأت هذه إلى حد ما. وفي الوقت الراهن، ينص قانون الانتخابات المعدل على ضرورة اجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة قبل 45 يوماً على الأقل من نهاية الفصل التشريعي الحالي، أي بحلول 25 تشرين الثاني / نوفمبر عام 2025. ومع ذلك، إذا ما تأخرت الانتخابات المحلية، فان احتمالات اجراء انتخابات برلمانية مبكرة ستزداد. ان اجراء انتخابات مجالس محافظات ناجحة ستكون أيضاً بمثابة معلم مهم للنظام السياسي الحالي ويثبت استمراريته. غير أن حدوث أي مشاكل كبيرة في الانتخابات من شأنها التسبب بتداعيات خطيرة وتؤثر على الانتخابات البرلمانية المقبلة. وتتراوح هذه المشاكل بين مخالفات التصويت والاحتجاجات العنيفة التي من شأنها الطعن في النتائج وتأخير انتخابات المحافظين. هناك عدد كبير من المقاعد والسلطات السياسية متاحة للاستيلاء عليها في أنحاء العراق كافة في مدة زمنية قصيرة- بما في ذلك انتخابات مجالس المحافظات في اقليم كوردستان في عام 2024 والانتخابات البرلمانية الوطنية المقبلة في عام 2025- وانتخابات مجالس المحافظات لعام 2023 هي بداية هذه المدة.

الخاتمة

ستؤثر انتخابات مجالس المحافظات في تحديد النظام السياسي في كل محافظة. وهذا الأمر في حد ذاته مسألة مهمة لبناء التحالفات قبل الانتخابات البرلمانية المقبلة، كما أنه حاسم في بتطبيق المحاصصة والمحسوبية الحزبية لمناصب الحكومة المحلية ومواردها. وسيطالب كل حزب، استناداً إلى أداءه الانتخابي، بهذه الموارد التي يؤدي الوصول إليها زيادة إيرادات الحزب وعضويته وشبكاته. وستكون المعركة على منصب المحافظ هي المخرج الأكثر أهمية لانتخابات مجالس المحافظات.

IRAQ COPY

وستكون المنافسة شرسة في المحافظات الغنية بالموارد مثل البصرة وكركوك. فيما تظل أسئلة كثيرة مثارة من قبيل: هل ستجري الانتخابات في موعدها؟ هل ستكون الانتخابات حرة ونزيهة؟ هل ستجسد بدقة خارطة العراق السياسية من دون الصدريين؟ ومع ذلك إذا ما أجريت انتخابات مجالس المحافظات بنجاح فمن شأنها أن تمدد مدة الاستقرار النسبي في العراق وتمنح حكومة السوداني الثقة لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة أو استكمال مدة ولايتها بالكامل. من المرجح في الوقت الراهن، أن تقتصر تداعيات اقالة الحلبوسي من منصب رئيس البرلمان على حظوظ حزب تقدم، نظراً إلى أنهم لايدعون إلى مقاطعة الانتخابات أو تأجيلها حتى كتابة هذا السطور، ولكن قد تكون هناك تداعيات كبيرة إذا تغير موقفهم. ان انتخابات مجالس المحافظات مهمة وضرورة دستورية. من الناحية النظرية فأنها تجعل الحكومة أكثر عرضة للمساءلة وتعزز العملية الديمقراطية، ولكن من الناحية العملية فقد كافح العراق مع مستوى اضافي من سيطرة الاحزاب السياسية النخبوية على الادارة المحلية. وإذا ما بدأت الحكومات المحلية في تقديم المزيد للسكان واستعادة بعض الثقة فسوف يُنظر إلى مجالس المحافظات على أنها ناجحة. وإلا فان الانتخابات المحلية ستُعد غير ضرورية وأداة لتمكين الفساد. وستشكل هذه التصورات أيضاً نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية المستقبلية وتؤثر على شرعية الدولة العراقية ككل.

حكومة السوداني في العراق بعد مضي عام

الكاتب:

سرهنك حمه سعيد

مدير برامج الشرق الاوسط في معهد السلام الأمريكي.

المصدر:

معهد السلام الأمريكي

https://www.usip.org/publications/11/2023/iraqs-al-sudani-government-one-year-later

التاريخ:

2 تشرين الثاني 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

يمكـن النظـر إلـى العـام الأول للسـوداني بوصفـه رئيسـاً للـوزراء علـى نحو ايجابـي إذا ما نظرنا إلـى النصف الممتلئ مـن الـكأس. لكـن يتعين على المـرء أن ينظر إلـى ماهو أبعد مـن أدائـه للحصـول علـى رؤيـة أكمـل للحركيـات المحيطـة بـه وماقـد تعنيـه بالنسـبة لمسـتقبل الاسـتقرار فـي الـبلاد. يمتلـك السـوداني، إذا مـا نظرنا إلى العـام الثاني من ولايته، المقومـات المهمة للمضي قدمـاً في الأجندات الاقتصادية والتنمويـة والدبلوماسـية الرئيسـة التـي من شـأنها ترسـيخ موقفـه وتحقيق اسـتقرار الحكومة وتعزيز تقـدم العراق. مع ذلك، هناك اختبارات رئيسة في الطريق أيضاً. فما يزال التأثير السياسـي للحرب بين الكيان الصهيوني وحماس يتطور، كما أضافـت الهجمات على الجيش الأمريكي مشـكلة أخرى إلى الوضـع، بيـد أن السـوداني دافـع علنـاً عن القـوات الأمريكية بالقـول أنهـا كانـت بنـاءً علـى دعـوة مـن الحكومـة العراقية. كما سـتظل الحرب ضد الفساد والمخدرات غير المشروعة، والمخـاوف بشـأن تقلـص الحيـز المدنـي وحقـوق الانسـان، وعـودة النازحيـن العراقييـن وإعـادة ادماجهـم فـي أماكـن مثـل مخيـم الهـول في سـوريا، وتغيـر المناخ، علـى أجندات أصحـاب المصلحـة العراقييـن. سـتكون نتائـج الانتخابـات

المحلية في كانون الأول / ديسمبر المقبل بمثابة نظرة ثاقبة على الحالة المزاجية للشعب العراقي، وستشكل بلا شك عاملاً مؤثراً في الخطوة السياسية التالية للصدر. وفي غضون ذلك فان استقرار الاقتصاد وقيمة الدينار العراقي، والصبر المستمر للشركاء السياسيين مع التنفيذ البطيء للالتزامات، وتصرفات الدول على المستوى الاقليمي (إيران في المقام الأول)، ومستوى مشاركة المجتمع الدولي، ستظل كلها أمور تساعد في تحديد مسار السنة الثانية لحكومة السوداني في السلطة ومسار العراق بنحو عام.

«

أرخ الأسبوع الماضي مرور عام على تولي رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني منصبه. وجاء تسنّمه المنصب بعد عام من التوترات السياسية العميقة، والعديد منها مثير للقلق واحتوت على حوادث عنف، وعدم وجود موازنة حكومية سنوية. وقد مهد اتفاق سياسي بين الائتلاف الشيعي المعروف باسم الاطار التنسيقي والأحزاب الكوردية والعربية السنّية الرئيسة الطريق لتشكيل حكومة السوداني – في الوقت نفسه الفائز الأكبر في الانتخابات البرلمانية لعام 2021 والزعيم السياسي مقتدى الصدر. وشرح سرهنك حما سعيد كيف كان أداء السوداني في البيئة السياسية المنقسمة في العراقية، ودرس وضع الأجندة الاقتصادية

والتنموية الطموحة للحكومة، ونظر في كيفية تعامل العراق حالياً مع التطورات في غزة.

كيف أدار السوداني ما ورثه من بيئة سياسية يشوبها التوتر والانقسام؟

يمكن النظر إلى العام الأول للسوداني بوصفه رئيساً للوزراء على نحو ايجابي إذا ما نظرنا إلى النصف الممتلئ من الكأس. لكن يتعين على المرء أن ينظر إلى ماهو أبعد من أدائه للحصول على رؤية أكمل للحركيات المحيطة به وماقد تعنيه بالنسبة لمستقبل الاستقرار في البلاد.

وعلى الرغم من أنه لم يكن معروفاً نسبياً للكثيرين داخل العراق وخارجه قبل أن يصبح رئيساً للوزراء، إلا أنه بنى صوره لنفسه تدريجياً بوصفه زعيماً جاداً وعملياً ومستعداً للعمل مع الأطراف كافة- باختصار شخص يمكنه التعامل معه.. وفي هذا السياق فانه يقابل في منتصف الطريق بإجراءات المحاورين الرئيسين (أو التقاعس عن العمل).

ولم يتحد الصدر، بعد انسحابه من العملية السياسية، حكومة السوداني كما فعل مع أسلافه، رغم أن الوضع في غزة قد يغير ذلك.

وعلى الرغم من أن حكومة السوداني لم تستطع الوفاء التزاماتها بشأن الجداول الزمنية للإنجازات – مثل تمرير قانون وطني للنفط والغاز وتعديل قانون العفو- فان الجهات السياسية الفاعلة المعنية المتمثلة بالكورد والعرب والسنّة نحو باللائمة على الائتلاف الذي أوصل السوداني إلى منصبه وليس رئيس الوزراء نفسه.

ويأمل العرب السنّة والكورد والأقليات العرقية والدينية في العراق في معالجة قضاياهم عبر السوداني عوضاً عن تحديه، لأنهم يخشون أن يفضي فشل حكومته إلى عواقب سلبية أكبر على يد الفواعل التي من شأنها أن تدفع بأجندة سياسية وأمنية واقتصادية أكثر تطرفاً ضدهم.

الشباب العراق – الذي كان في طليعة العديد من الحركات الاحتجاجية الكبرى في السنوات الأخيرة - بات أكثر تشككاً وسخرية بشأن السوداني سواء أكان من حيث تلبية تطلعاتهم أو قدرته على العمل بما يتجاوز القيود التي يفرضها ائتلافه السياسي عليه.

لقد أقر العراق موازنة مدتها ثلاث سنوات في حزيران / يونيو والتي من يمكن أن تمنح السوداني والائتلاف الداعم له والبلاد بعض الاستمرارية في الموازنة والقدرة على التنبؤ والاستقرار في المستقبل. ومع ذلك، فقد يشجع ذلك أيضاً بعض الفصائل السياسية على الشعور بأنها لم تعد بحاجة إلى العرب السنّة والكورد لأنهم شكلوا الحكومة بالفعل، وأقروا الموازنة، وضمنوا درجة من القبول للحكومة محلياً وخارجياً.

هذا هو المكان الذي قد يخاطر فيه العراق بالعودة إلى حالة عدم الاستقرار، ولاسيما إذا ما أخذت بالحسبان بعض التطورات الأخرى- مثل قيام المحكمة الاتحادية العليا بإبطال قانون النفط والغاز لإقليم كوردستان، ولاحقاً برلمان إقليم كوردستان نفسه. أضف إلى ذلك، أفصحت تكتيكات الضغط على رئيس مجلس النواب إلى أنه قد يفقد منصبه. وهنا يكمن التحدي العراقي المزمن ألا وهو – ثمّة أجندة إيجابية قوضها السعي المحدود إلى السلطة في مختلف الدوائر السياسية.

لقد بدأ العراق بأداء دور أكبر في الشرق الأوسط على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي. كيف تعامل السوداني مع التوترات الاقليمية بين إيران والدول العربية؟

أدى العراق في الواقع دوراً مهماً في جهود التقارب بين إيران والمملكة العربية السعودية وغيرها من الجهود منذ بضع سنوات حتى الآن. وقد واصل السوداني، بوصفه رئيساً للوزراء، السير على الطريق صوب التكامل الاقليمي والمشاركة القائمة على التعاون.

لقد روج لما أسماه «الدبلوماسية المنتجة»، بمعنى أنه يسعى إلى تحقيق مصالح اقتصادية وغيرها من المصالح بما يتجاوز مجرد العلاقات الطيبة. والأكثر من ذلك، فان الأجندة الاقتصادية لحكومة السوداني تربط بين طموحات السياستين الداخلية والخارجية. لقد استفادت الحكومة من الاستقرار السياسي والأمني النسبي في اللحظة الراهنة لمتابعة « طريق التنمية»، وهو المشروع الذي يروج للعراق بوصفها قناة جافة من الموانئ والطرق السريعة والسكك الحديدية التي تربط آسيا بأوروبا – وهي رؤية طموحة وكبيرة كرؤية دول أخرى في المنطقة.

كما وقع العراق عقوداً مع جنرال الكتريك وتوتال انيرجي وسيمنز وغيرها لتحسين انتاج الطاقة محلياً مع تقاسم قطعة من الكعكة الاقتصادية. قد يُنظر إلى دعم حكومة السوداني لتمويل شركة المهندس وربط العراق وإيران بالسكك الحديدية على أنه ترسيخ لمصالح إيران وأجندتها – والتي غالباً ما ينظر إليها العديد من العراقيين والبلدان المجاورة والمؤيدين للغرب على أنها ضارة. بيد أن ثمّة وجهة نظر أخرى ترى أن هذه الخطوة جزءاً من نهج عملي لتصوير العراق على أنه شبكة من المصالح الاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة في المنطقة.

كان على السوداني أيضاً، في عامه الأول، العمل مع إيران وقيادة اقليم كوردستان للحيلولة دون شن المزيد من الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة على المعارضة الإيرانية المتموضعة في العراق. وقد تعرض حقل غاز خور مور للهجوم عدة مرات، حيث تشير أصابع الاتهام إلى إيران ووكلائها الذين يحاولون عرقلة التطلعات الكوردية والعراقية لأن يصبحوا لاعباً في سوق الغاز العالمية.

ان العلاقات مع تركيا هي أيضاً مزيج من العمل من خلال ملفات صعبة، بما في ذلك توسيع الهجمات العسكرية التركية داخل العراق ضد حزب العمال الكوردستاني، وقضايا المياه، وتصدير النفط عبر جيهان والتجارة والبناء.

زد على ذلك، أثار حكم المحكمة الاتحادية العليا في العراق بان الاتفاقية البحرية العراقية الكويتية لعام 2012 غير دستورية مخاوف في أوساط جيران الخليج فيما يتصل بالتزام العراق بالتزاماته.

كيف انتهت الحرب بين الكيان الصهيوني وحماس في العراق؟

تفصح القراءة التاريخية عن أن العراق كان مؤيداً نشطاً للفلسطينيين ولم يعترف بالكيان الصهيوني. وعندما سعى الصدر في الأصل إلى تشكيل أغلبية بعد انتخابات عام 2021، أشار خصومه السياسيون – العديد منهم الآن في الائتلاف الحكومي- إلى أن الصدر كان ينفذ مخططاً يدعمه الكيان الصهيوني والولايات المتحدة. ورد الصدر برعاية وضمان اقرار تشريع يجرم التطبيع مع الكيان الصهيوني، والذي ينطوي على عقوبة الاعدام أو

السجن المؤبد. وبالنظر إلى الماضي، لاغرابة في أن يتخذ العراق موقفاً قوياً وصريحاً لدعم الفلسطينيين في الوقت الراهن، وأن التطورات في غزة أطلقت العنان لردود فعل على جبهات متعددة.

وشارك السوداني في قمة القاهرة للسلام، وأعرب عن دعمه الثابت للفلسطينيين، وندد بعبارات قوية بأفعال الكيان الصهيوني، ودعا إلى وقف إطلاق النار وأرسل مساعدات إنسانية. كما تحدث مع الرئيس جو بايدن ووزير الخارجية أنتوني بلكينكن ووزير الدفاع لويد أوستن بشأن التطورات.

وهاجمت الجماعات المسلحة، في غضون ذلك، قواعد عسكرية عراقية تستضيف أفراد عسكريون أمريكيون في محافظات الأنبار وبغداد وأربيل، الأمر الذي تسبب في إصابة أفراد من الجيش الأمريكي ووفاة شخص واحد بسبب السكتة القبلية. ووقعت هجمات مماثلة على أهداف عسكرية أمريكية في سوريا رداً على ذلك. كما منعت عناصر من قوات الحشد الشعبي نقل النفط العراقي إلى الاردن بوصفه شكلاً من أشكال الضغط الاقتصادي، نظراً لأن الأردن قام بتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني.

وقد أعرب عدد من الشخصيات العراقية، إلى جانب السوداني، عن رأيهم العلني بشأن الوضع. كما شدد المرجع الشيعي الأعلى آية الله العظمى علي السيستاني، في بيان له، على ضرورة انهاء معاناة الفلسطينيين ودعم حقوقهم، وإلا لن ينتهي العنف.

وقد تجلى الموقف العام للصدر تدريجياً، بـدءاً بالدعوات للصلاة والتضامن مع الفلسطينيين. وأعقب ذلك دعـوات لتنظيم احتجاجات شعبية في العراق، والاحتجاج السلمي على الجانب اللبناني من الحدود مع الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ودعا الصدر، مؤخراً، حكومة السوداني ومجلس النواب إلى إغلاق السفارة الأمريكية- ولكن دون مهاجمة الدبلوماسيين. وفي حين قد يُنظر إلى موقف الصدر على أنه وسيلة للرد على خصومه السياسيين والولايات المتحدة بسبب الضغوط التي واجهها في عام 2021، فقد لبى بعض المسؤولين العراقيين المنتخبين هذه الدعوة، وحصلت بالفعل رسالة تدعو إلى عقد جلسة خاصة للتصويت على إغلاق سفارة الولايات المتحدة على توقيعات في مجلس النواب.

وتزيد هذه التطورات من تعقيد الوضع المشحون أصلاً بالنسبة للسوداني. ويحاول العراق والولايات المتحدة تبني اجندة مشتركة في ظل حكومة السوداني، إذ تلقى الأخير دعوة مفتوحة لزيارة البيت الأبيض – وهي الزيارة التي كان من المتوقع أن تتم عموماً قبل نهاية العام، بيد أن توقيتها بات غير موكد نظراً للأحداث الجارية.

ماهي التوقعات للعام الثاني للسوداني في منصبه؟

يمتلك السوداني، إذا ما نظرنا إلى العام الثاني من ولايته، المقومات المهمة للمضي قدماً في الأجندات الاقتصادية والتنموية والدبلوماسية الرئيسة التي من شأنها ترسيخ موقفه وتحقيق استقرار الحكومة وتعزيز تقدم العراق.

مع ذلك، هناك اختبارات رئيسة في الطريق أيضاً. فما يزال التأثير السياسي للحرب بين الكيان الصهيوني وحماس يتطور، كما أضافت الهجمات على الجيش الأمريكي مشكلة أخرى إلى الوضع، بيد أن السوداني دافع علناً عن القوات الأمريكية بالقول أن تواجدها كان بناءً على دعوة من الحكومة العراقية.

ستظل الحرب ضد الفساد والمخدرات غير المشروعة، والمخاوف بشأن تقلص الحيز المدني وحقوق الانسان، وعودة النازحين العراقيين وإعادة ادماجهم في أماكن مثل مخيم الهول في سوريا، وتغير المناخ، على أجندات أصحاب المصلحة العراقيين.

ستكون نتائج الانتخابات المحلية في كانون الأول / ديسمبر المقبل بمثابة اختبار الحالة المزاجية للشعب العراقي، وستشكل بلا شك عاملاً مؤثراً في الخطوة السياسية التالية للصدر. وفي غضون ذلك فان استقرار الاقتصاد وقيمة الدينار العراقي، والصبر المستمر للشركاء السياسيين مع التنفيذ البطيء للالتزامات، وتصرفات الدول على المستوى الاقليمي (إيران في المقام الأول)، ومستوى مشاركة المجتمع الدولي، ستظل كلها أمور تساعد في تحديد مسار السنة الثانية لحكومة السوداني في السلطة ومسار العراق بنحو عام.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- تسود نظرة ايجابية لأداء رئيس الوزراء غداة انتهاء العام الأول على تسنمه المنصب سـواء أكـان على صعيد السياسات الداخلية ام على صعيد السياسات الاقليمية والدولية.
- استثمرت الحكومة الاستقرار السياسي والأمني النسبي لتعمل على الربط بين طموحات السياستين الداخلية والخارجية ودأبت في سياق ذلك على الشروع بتبني جداول أعمال اقتصادية مهمة على صعيد الطاقة وعلى صعيد المشاريع الاستراتيجية ولاسيما «طريق التنمية».
- أدت الحكومة دوراً مهماً في تحقيق التقارب إيـران والمملكة العربية السعودية الأمر الذي مكنها من المضي قدماً صوب التكامل والاقليمي.
- ماتزال هناك العديد من التحديات تقف امام الحكومة في العام المقبل، المتمثلة بالفساد والمخدرات والقضايا الاقتصادية وادارة التنافس وتقاطع المصالح للفواعل محلياً واقليمياً ودولياً.

غنائم الحرب:
دور شركة جنرال الكتريك في ازمة الطاقة في العراق

تمتلك عملاق الطاقة الامريكية جنرال الكتريك قبضة حديدية على شؤون الطاقة العراقية. منذ الغزو الأمريكي للبلاد, أنفق العراق حوالي 85 مليار دولار على قطاع الطاقة الكهربائية, لكنه لايزال يواجه انقطاعات في التيار الكهربائي تصل الى 12 ساعة يوميا. وعليه يبرز السؤال, لماذا لا تزال شركة جنرال الكتريك تحصل على عقود لن تقوم بالإيفاء بها؟

المصدر:

The Cradle

https://new.thecradle.co/articles-id/7623#:~:text=US%20energy%20giant%20General%20Electric,2%12Dhour%20daily%20power%20outages.

التاريخ:

29 أيلول 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - فيصل عبد اللطيف

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

في اعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق, استشرى الفساد في داخل مؤسسات الدولة العراقية, لكن القبضة القوية التي احكمتها شركة جنرال الكتريك ـ بالاشتراك مع شركة سيمينز الألمانية ـ على جميع الأمور المرتبطة بالطاقة في العراق فاقمت من سوء الوضع. يقدر أحد المستشارين الحكوميين المختصين في شؤون الطاقة المبلغ الذي تم اهداره على استثمارات غير مجدية ضمن قطاع الكهرباء في البلاد بخمسة وثلاثين مليار دولا. هذا المبلغ كان من الممكن ان يسهم في رفع انتاج الطاقة الكهربائية في العراق الى رقم استثنائي يصل الى 40 غيغا واط, وهو ما كان سيكون كافيا لسد احتياجات البلد المتزايدة من الطاقة. بدلا عن ذلك, وفي تناقض صارخ مع إمكانيات البلاد, يبلغ انتاج العراق الحالي من الطاقة الكهربائية 23 غيغا واط فقط, وهو ما يلبي بالكاد نصف احتياجات البلاد. لقد قام عملاق الطاقة الأمريكي جنرال الكتريك أيضا ولفترة طويلة باستغلال نفوذ واشنطن السياسي والعسكري الكبير في العراق لعرقلة طموحات شركة سيمينز. ففي عام 2008, حصلت شركة جنرال الكتريك على عقد لتزويد العراق بستة وخمسين توربين غازي قادر على توليد 7 غيغا واط, لكنها اخذت أربع سنوات طوال لتسليم هذه المنتجات الى العراق. وبالرغم من الإخفاقات التي كان من الممكن تلافيها, حصلت جنرال

الكتريك لاحقا على عقد بقيمة 700 مليون دولار لتشغيل مصنع للطاقة محافظة الناصرية الجنوبية. وبشكل متوقع, وبعد مضي ستة سنوات, لم تقم الشركة بالقيام العمل المطلوب. هذا السلوك الغير عقلاني استمر بالحدوث. ففي مطلع هذا العام, قامت الحكومة العراقية بتوقيع مذكرة تفاهم أخرى مع شركة سيمينز من لإنتاج 6 غيغا واط من الطاقة الكهربائية من الغاز المصاحب ولصيانة التوربينات وتأسيس محطات تحويل وتدريب الفرق العراقية.

«

يظهر الموقع الاليكتروني لعملاق الطاقة الأمريكي جنرال الكتريك على شبكة الانترنت مجموعة من الرسومات البيانية البراقة, يرافقها تصريحات لمسؤولين رسميين في الشركة, بشكل يرسم صورة لشراكة مزدهرة مع العراق.

«موظفي شركة جنراك الكتريك في مختلف مجالات عملنا سواء في الطاقة الغازية او الكهرباء او الرعاية الصحية يتشاركون مع الشعب العراقي من اجل تحقيق التقدم المستمر في المجتمع وتحسين حياة الناس بشكل يومي. منذ عام 2015, تعاونا مع المؤسسات المالية الخاصة والعامة للمساعدة على تأمين أكثر من 2.4 مليار دولار من التمويل لمشروعات قطاع الطاقة في مختلف انحاء البلاد.»

وعلى أي حال, ان هذه البهرجة المزيفة لا تمت بصلة لأفعال الشركة المتعددة الجنسيات على ارض الواقع. في حقيقة الامر, تعكس سياسة

الطاقة التي تتبعها شركة جنرال الكتريك نهجا أوسع تم تبنيه من قبل البيت الأبيض حيال بغداد منذ الغزو الغير شرعي الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003.

جذور ازمة الطاقة في العراق

لقد ظلت معضلة الطاقة لغزا محيرا ومصدر قلق للعراقيين لفترة طويلة. ففي اعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق, استشرى الفساد في داخل مؤسسات الدولة العراقية, لكن القبضة القوية التي احكمتها شركة جنرال الكتريك ـ بالاشتراك مع شركة سيمينز الألمانية ـ على جميع الأمور المرتبطة بالطاقة في العراق فاقمت من سوء الوضع.

لقد ظهرت شبكة التحكم المعقدة هذه للمرة الأولى في عام 2003 عندما قامت واشنطن بتولي السلطة بشكل كامل في العراق. خلال هذا المنعطف, أصبحت شركة جنرال الكتريك مسؤولة عن ادامة البنية التحتية للكهرباء في العراق بعد صدور قرار يقضي بتخصيص قطاع كان يعتمد يوما على الدعم الحكومي.

يكشف أحد خبراء الطاقة الذين مثلو الحكومة العراقية خلال هذه المفاوضات بان عقد الصيانة الاولي الذي تم توقيعه بين بغداد وشركة جنرال الكتريك تضمنت مبلغا مهولا وصل الى خمسة مليارات دولار.

ان الامر الأكثر اثارة للاستغراب هو عدم امتلاك شركة جنرال الكتريك تواجد موقعي في بغداد في ذلك الوقت: «كان الامريكيون يتفاوضون ويوقعون العقود في بغداد ثم يعودون الى عمان,» يقول الخبير.

ان ظهور ازمة الكهرباء في العراق يمكن اقتفاء أثره الى حرب الخليج في عام 1991. لقد تم استهداف محطات الطاقة الاستراتيجية بشكل مدمر من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة, واجهضت العقوبات الامريكية التي أعقبت الحرب أي محاولة لإعادة تأهيل هذه المحطات. هذا الامر ترك البنية التحتية في العراق والصناعات في حالة خراب واخضعت مواطنيه الى ظروف لا يمكن احتمالها خلال أشهر الصيف الحارقة.

في الفترة ما بين عام 2003 و2021, أنفق العراق بشكل محير 85 مليار

IRAQ COPY

دولار في قطاع الكهرباء المأزوم. يذكر أحد المستشارين السابقين لرئيس الوزراء بانه حوالي نصف هذا المبلغ المهول تم انفاقه على بناء محطات توليد كهرباء تعمل على الغاز.

بقية الأمـوال تم تخصيصها لشراء الغز والوقود والكهرباء من دول الجوار, كل هذا في الوقت الذي كان يتوجب فيه تحمل عبء دفع رواتب قوة عاملة يبلغ قوامها 300 ألف موظف من العاملين في وزارة الكهرباء العراقية.

انقطاعات التيار الطويلة

يقدر أحد المستشارين الحكوميين المختصين في شؤون الطاقة المبلغ الذي تم اهداره على استثمارات غير مجدية ضمن قطاع الكهرباء في البلاد بخمسة وثلاثين مليار دولار.

هذا المبلغ, يؤكد المستشار, كان من الممكن ان يسهم في رفع انتاج الطاقة الكهربائية في العراق الى رقم استثنائي يصل الى 40 غيغا واط, وهو ما كان سيكون كافيا لسد احتياجات البلد المتزايدة من الطاقة. بدلا عن ذلك, وفي تناقض صارخ مع إمكانيات البلاد, يبلغ انتاج العراق الحالي من الطاقة الكهربائية 23 غيغا واط فقط, وهو ما يلبي بالكاد نصف احتياجات البلاد.

لقد قاد هذا العجز الى حدوث ساعات طويلة ومؤلمة من الانقطاع في الطاقة الكهربائية تمتد الى ما يقارب 12 ساعة انقطاع قاسية يوميا, خاصة خلال أشهر الصيف الحارقة.

وساهمت إيران في تخفيف جزء كبير من هذا العبء من خلال تصدير 7.3 غيغا واط من الكهرباء الى العراق شهريا, في الوقت الذي تم التعاقد فيه مع شركة جنرال الكتريك وشركة سيمنز والشركات المرتبطة بهما لتوفير 27.7 غيغا واط إضافية بغاية الوصول الى الهدف المنشود والبالغ 35 غيغا واط.

لم يتم الوصول الى هذا الهدف نهائيا. بدلا من ذلك, استمر اعتماد العراق على الواردات الإيرانية, ويتم تغطية كلف هذه الواردات عن طريق حساب مفتوح لدى المصرف التجاري العراقي بالنيابة عن الحكومة

الإيرانية. ومهما يكن من الامـر. كان الضغط الأمريكي المستمر على العراق خلال مفاوضات الاعفاء من العقوبات المفروضة على إيران قد وضع المسؤولين العراقيين في موقف صعب, مرغما إياهم على تقليل المدفوعات المقدمة الى طهران.

جنرال الكتريك وسيمنز: المكاشفة

في هذه الاثناء, بالرغم من عدم ايفائهما بالتزاماتهما في قطاع الكهرباء العراقي, استمرت شركتي جنرال الكتريك وسيمنز بالتنافس في معارك شرسة من اجل الحصول على المزيد من العقود. وأخبر مسؤول عراقي رفيع الصحيفة بان هذا الصراع وصل الى مستويات عليا:

«لقد كانت هذه القضية من أوائـل النقاط التي تم اثارتها من قبل مسؤولين غربيين خلال لقاءاتهم واتصالاتهم مع نظرائهم العراقيين. جميع الرؤساء الامريكيون يثيرون مسألة عقود شركة جنرال الكتريك. وكانت عقود شركة سيمنز نقطة تركيز تتضمن أي اتصال أجرته المستشار الألماني السابق انجيلا ميركل مع المسؤولين العراقيين. كنا نشعر بضغط مهول, ورئيس الوزراء كان في حيرة حول طريقة التعامل مع هذا الملف.»

في عام 2008, أمضت شركة سيمنز عقدا ضخما بلغت قيمته 1.9 مليار دولار مع الحكومة العراقية لتجهيز خمسة محطات جديدة للطاقة تعمل بالتوربينات الغازية قادة على انتاج 3.19 غيغا واط من الطاقة الكهربائية. كان من المفروض ان يساعد هذا العقد, بالإضافة الى عقد تبلغ قيمته 2.8 مع شركة جنرال الكتريك وقع في العام ذاته, في حل ازمة الكهرباء في العراق.

ولكن ولفترة تجاوزت العقد من الزمن, لم يقم أي من هذين التكتلين بالإيفاء بهذين العقدين بشكل تام. مشيرة الى العقوبات على إيران, أخرت شركة سيمنز تسليم توربينات الى شركات إيرانية ومصرية وكورية جنوبية كانت بغداد قد وكلتها بمهمة بناء محطات للطاقة في البصرة وكركوك وشرق بغداد.

من جهتها, تجاهلت شركة جنرال الكتريك ببساطة تفاصيل العقد التي تنص على تزويد العراق بالمياه الثقيلة وتوربينات تعمل بانواع مختلفة من

IRAQ COPY

الوقود, لتقوم بدلا من ذلك بأرسال توربينات تعمل على الغاز فقط, ولتزيد الطين بله, امنت الشركة لنفسها عقود صيانة تمتد لفترات إضافية.

لقد قام عملاق الطاقة الأمريكي أيضا ولفترة طويلة باستغلال نفوذ واشنطن السياسي والعسكري الكبير في العراق لعرقلة طموحات شركة سيمينز. في عام 2008, حصلت شركة جنرال الكتريك على عقد لتزويد العراق بستة وخمسين توربين غازي قادر على توليد 7 غيغا واط, لكنها اخذت أربع سنوات طوال لتسليم هذه المنتجات الى العراق.

واستدعى الامر التعاقد مع شركات تركية بدلا عن ذلك ضمن عقد بلغت قيمته 4.1 مليار دولار لنصب توربينات في محطات عراقية متعددة, وهو ما يضاف الى سلسلة الخطايا التي ارتكبتها شركة جنرال الكتريك.

ولا ينتهي الامر عند هذا الحد: فلم تكن التوربينات التي جلبتها شركة جنرال الكتريك غير قابلة للعمل على الغاز العراقي, والذي كان يحتاج في ذلك الوقت الى نوع من المعالجة الكيمائية لجعله يتوافق مع هذه التوربينات, ولكن اتضح أيضا بان هذه التوربينات لم تكن تتلاءم مع درجات الحرارة المرتفعة في العراق, الامر الذي تسبب في ارتفاع معدل الأعطال. أحد الأمثلة على أداء الشركة البائس يمكن رؤيته في معمل المثنى في جنوب العراق, حيث توقفت ستة من أصل عشرة توربينات جلبتها جنرال الكتريك عن الخدمة.

وبالرغم من الإخفاقات التي كان من الممكن تلافيها, حصلت جنرال الكتريك لاحقا على عقد بقيمة 700 مليون دولار لتشغيل مصنع للطاقة محافظة الناصرية الجنوبية. وبشكل متوقع, وبعد مضي ستة سنوات, لم تقم الشركة بالقيام العمل المطلوب.

هذا السلوك الغير عقلاني استمر بالحدوث. ففي مطلع هذا العام, قامت الحكومة العراقية بتوقيع مذكرة تفاهم أخرى مع شركة سيمينز من لإنتاج 6 غيغا واط من الطاقة الكهربائية من الغاز المصاحب ولصيانة التوربينات وتأسيس محطات تحويل وتدريب الفرق العراقية.

الاستغلال الأجنبي والفساد الداخلي

يتسم الوضع الحالي بالقتامة: فبعد مرور عقدين من الزمن وامضاء العديد من العقود وإنفاق مليارات الـدولارات, لا يزال العراق عاجزا عن الحصول على أكثر من ثلث احتياجاته من الطاقة الكهربائية.

أحد الأسباب الرئيسية التي تقف وراء هذا الفشل الذريع تكمن في التلاعب بالعقود بعد حصول موافقة مجلس الوزراء العراقي عليها. ويحدث هذا الامر عند قيام الشركات الكبرى بتعديل بنود العقود والملاحق بشكل يمنحها تمديدات إضافية من دون الخضوع الى عقوبات جزائية.

وكما أخبر أحد المسؤولين العراقيين الصحيفة, «ان المشكلة سياسية» وان حلها امر صعب المنال. «أكثر من 100 مليار دولار تم انفاقها من اجل حل ازمة الكهرباء في العراق, وهذا الانفاق مستمر من دون أي جدوى,» ويعود ذلك في جزء منه الى غياب الإرادة السياسية من قبل السياسيين لحل المشاكل السياسية الصعبة التي يواجهونها:

«لن يتم حل الازمة إذا ما لم يتم تعديل تسعيرة الكهرباء. ان انتاج الكيلو واط الواحد يكلف خزينة الدولة عشرة سنتات ويتم بيعها بسعر واحد سنت في أفضل الأحوال, في الوقت الذي يعد فيه السياسيون ناخبيهم بالمزيد من التخفيض في سعر الطاقة الكهربائية من دون أي أساس علمي.»

العديد من السياسيين العراقيين يخشون مواجهة واشنطن التي قد لا تغفر لهم والتي تعرف معظم نقاط الضعف والضغط العراقية.

بالرغم من رجحان الأدلـة على ان ازمة الطاقة العراقية هي نتيجة للفساد الداخلي وانعدام الكفاءة والشركات الغربية التي استغلت نقاط الضعف هذه, الا ان التناقض السلوكي مستمر بالازدياد. وذهب البعض من السياسيين والمعلقين الى عزو ازمة الطاقة في العراق الى الاعتماد على الغاز الإيراني المستورد, وتحميل طهران وحلفاءها في بغداد مسؤولية انهيار هذا القطاع.

في الوقت الذي لعبت فيه الشركات الغربية وبشكل لا يقبل الشك دورا كبيرا في ازمة الطاقة العراقية, على العراقيين الإقرار بمسؤوليتهم عن عدم مطالبتهم بعقود مع شركات مثل جنرال الكتريك وسيمنز للحصول على نتائج ملموسة ودقيقة وقابلة للقياس.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- استنزف إنفاق العراق على مشاريع الطاقة الكهربائية منذ عام 2003 وحتى يومنا هذا مبالغ مهولة من الأموال من دون الوصول الى حل جذري لمعضلة الطاقة ومن دون تلبية لاحتياجات البلاد من التيار الكهربائي. فالعراق لا يزال معتمدا في سد عجزه من الطاقة على الاستيراد من دول الجوار. يضاف الى ذلك تكاليف استيراد الغاز السائل اللازم لتشغيل محطات انتاج الطاقة الكهربائية في البلاد.
- ساهمت العديد من العوامل وفي مراحل مختلفة في الحيلولة دون نجاح عملية إعادة اعمار البنية التحتية لقطاع الطاقة الكهربائية وتأهيلها, ويأتي في مقدمة هذه العوامل الفساد وانعدام الرقابة والمسائلة والتدخلات الخارجية ومصالح الشركات الكبرى المنخرطة التي تم التعاقد معها لإنجاز المشاريع الخاصة بإعادة تأهيل قطاع الطاقة الكهربائية.
- أي محاولة جدية لإصلاح قطاع الطاقة الكهربائية في العراق تحتاج الى إرادة سياسية حاسمة ومراجعة واقعية للعقود الممنوحة للشركات الكبرى والتعامل مع أي ضغوط خارجية للدول الام لهذه الشركات, علاوة على التعامل مع الاملاءات التي قد تفرض على البلاد من اجل مراعاة مصالح الجهات المستفيدة من بقاء وضع قطاع الطاقة العراقي على شكله الحالي.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها المعهد العراقي للحوار في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور: -

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- **ملخص تنفيذي**: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المعهد فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- **الملاحظات والتوصيات**: وهي تمثل راي المعهد ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المعهد بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المعهد يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المعهد حصراً.

الامر الرابع: يسر المعهد استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المعهد مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

Iraqi Institute for Dialogue
للحوار

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks